هو كل ثم واعتبارى بينه الش المحقق بان الرابع بعينه الثالث فى الوجود لا
تعدد الا فى اعتبار العقل فالمجموع الحاصل من الاجزاء والمركب ههنا هو
الحاصل من الاحاد وتعقب عليه بعض الشراح بان اجزاء الرابع الاحاد
والمجموع منها واجزاء الثالث الاحاد فقط فاين العينية ضرورة تغاير
الكل عند زيادة الاجزاء ولعل كلامهم هذا التحرير الش مبنى على ما مر من ان
وجود الثالث هو بعينه وجودات الاجزاء انما التفرقة بالاجمال والتفصيل فليس
هناك الا اجزاء معروضة لهيئة مغائرة للاجزاء ولو بالاعتبار وهذا نحو
من الوجود فى نفس الامر وهى بعينها الرابع لكن ليس له وجود مغائر
ولو اعتبار العدم عروض هيئة اجتماعية اخرى ولا اجتماع للاجزاء بان
يكون لكل من مجامع وجود مستقل ثم انه يورد ههنا ان اعتبارية الرابع
غير صحيحة فان جميع اجزائه محققة وهى كل واحد واحد من الاجزاء و
المجموع المركب الثالث وعدم وجود المركب مع وجود جميع الاجزاء باطل اجاب
عنه الشارح المحقق رحمه الله تعالى بان وجود العدد فى ظرف ليست عين
مغائرة لوجود الاحاد واستقلال كل من الاحاد بوجود مغائر انفراداد ههنا
المركب الثالث ليس مغائرا للاجزاء الا فى التعبيرية فلا يوجد الرابع الا
وتعقب عليه بعض الشراح بان هذا حكم بان الثالث الذى هو المركب
الاصل ليس موجودا الا فى اعتبار العقل وان وجد الاثنين لا يستلزم
وجود الثالث وانت خبير بان كلامه مبنى على انه ليس المجموع مغائرا الا
بالذات ومعنى استلزام الاثنين الثالث ان الاثنين الموجود بن فى
نفس الامر يستلزم امرا مغائرا له بلا اعتبار ووجودهما وجوده مغائرا
بالاعتبار غلاف الرابع فانه فى الخارج نفس الذات اذ لا عروض للهيئة

فى نفس

فى نفس الامر لعدم وجود بعض احاده الفرد الا فى تعرية الذهن معروضها
انفرادا فافهم **قوله** اذ الملزوم موجبا الخ ذهب جمع منهم صاحب الافق المبين
يلزم ان يكون موجود الوجودين وهو محال الا فى اعتبار العقل فانه يجعله
موجودا مرة بوجود الجزاد واخرى موجودا فى ضمن وجود الثالث فيحصل الرابع
بعمل العقل واختراعه وهذا ايض بناء على التحقيق المذكور من ان ليس للمركب
وجود سوى وجودات الاجزاء واما اذا كان وجودا سوى وجودات الاجزاء
يمكن ان يقال ان هذا الموجود بهذا الوجود جزء والاجزاء الموجودة بوجودها
اجزاء اخرى فافهم **قوله** ان لوازم المهية مقتضى نفس المهية ونفسها موجبة
للوازم لكن لا دخل للوجود فى هذا الاقتضاء بل المهية انما يقتضى الاختلاط
باللوازم حال اختلاطها بالوجود وح لا يلزم مداخلة الوجود من كونها
موجبة وهذا وان تلقاه الاكثر بالقبول لكن تعقبه ان يكون مكابرة فقيحة
فانه من الضروريات ان التأثير فى الغير فرع الوجود فالوجود فى نفسه من
شرائطه الاقتضاء والعلية وهذا هو المعنى بمدخلية الوجود فى اللوازم فالمقتضى
لها المهية المتقررة الموجودة فى حد ذاتها بنحو من الوجود هذا كله على تقدير كون
المقتضى مهية الملزوم ثم هذا مما يحير العقل النير المنسوب بالوهم بل الجاعل
للملزوم جعله مكتنفا باللوازم ليست اعنى به ان الجاعل جعله ثم جعله متصفا
بها جعلا مولفا بل اعنى انه قرر المهية المكتنفة باللوازم فالملزوم واللوازم كلها
مجعولة لعلة ثالثة والسر فى ذلك ان وجود الملزوم متفكا عن اللوازم ممتنع
فى حد ذاته انما الممكن له النحو الخاص من الوجود والتقرر وهو وجوده وتقرره
متصفا باللوازم فاوجده وقرره الجاعل كمك ولذا لا يحتاج اللوازم فى الوجود
والثبوت الى جاعل آخر غير هذا الجاعل لعدم امكان عدم اللوازم مع وجود

Copyright © King Saud University